نوازل الساحل

حوار مع وسيم نصر



مؤسسة النازعات
Annazi'at

ذو القِعدة
١٤٤٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

نوازل الساحل: حوار مع وسيم نصر

[CTC Sentinel- Volume 19, Issue 5 - May 2026]

تحرير

دون رَسلر وكريستِينا هَمل

النازعات

ذو القعدة ١٤٤٧

وسيم نصر: كاتب فرنسي، دأب على رصد أحوال الجماعات المجاهدة منذ ما يربو على عقد من الزمان، وذلك لصالح قناة «France24» بالفرنسية والانكليزية والعربية. وقد أجرى العديد من التحقيقات والمقابلات في هذا الشأن. وهو باحث أول في مركز «صوفان – Soufan Center»، وله من المصنفات كتاب «تنظيم الدولة: الأمر الواقع». كما كان من الكتّاب في مجلة «CTC Sentinel».

دون رَسلر (Don Rassler): أستاذ مساعد في قسم العلوم الاجتماعية، ويتولى إدارة «المبادرات الاستراتيجية» بمركز مكافحة الإرهاب في الأكاديمية العسكرية الأمريكية. وتتركز اهتماماته البحثية في منازع الجماعات المجاهدة نحو الابتكار وتطويع التقنية، وتقدير كفاءة مكافحة الإرهاب، فضلًا عن سبر أغوار التحولات الجارية في حركية التشدد والجماعات المسلحة في آسيا.

كريستينا هامل (Kristina Hummel): رئيسة التحرير المشاركة في مجلة «CTC Sentinel»، ومحاضرة في قسم العلوم الاجتماعية بمركز مكافحة الإرهاب في الأكاديمية العسكرية الأمريكية.

نوازل الساحل: حوار مع وسيم نصر

مركز مكافحة الإرهاب: في عطلة نهاية الأسبوع المنصرمة، يوم السبت الخامس والعشرين من نيسان [٢٠٢٦م]، حالفت جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» ثوار الطوارق من «جبهة تحرير أزواد»، فشنوا هجومًا منسقًا مشتركًا على مدن في مالي. وكان من جملة ذلك استرداد بلدة كيدال، كما أفضى إلى مصرع وزير الدفاع المالي في عملية انتحارية بعربة مفخخة. وليس القول بأنّ هذا الهجوم كان محولا إلا تقصيرًا في الوصف. ثم في الثامن والعشرين من نيسان، أعلنت جماعة «النصرة» عزمها على فرض حصار تام على العاصمة باماكو، وأنذرت بأنّ المدنيين العالقين بين قواتها والقوات المسلحة المالية سيكونون عرضة للاستهداف. فهل تُحدثنا عن هذا الهجوم، وما الذي حققته الجماعة والجبهة، وما دلالة هذه العملية؟

وسيم نصر: أعظم ما استجد في السلوك هو هذا التحالف المعلن بين «الجبهة» و«نصرة الإسلام والمسلمين»، ولم يكن أمرًا مفاجئًا؛ فقد كشفتُ قبل عام -في آذار ٢٠٢٥م- خبر هذا الاتفاق بين الطرفين، مما يحمل على الظن بأنه أبرم في شباط. وقد ثبت ذلك يومئذ بمصادر من الجانبين، وأعلنتُه في «فرانس ٢٤»، وبيّنتُ أنهم توافقوا على أمور جسام، وأنّ القائم على هذا

«التقريب» هو **الغباس أغ إنتالا**، وهو من وجوه طوارق «جبهة تحرير أزواد»، وصاحب صلة قديمة **ببلال أغ الشريف**، وهو أيضًا من زعماء الطوارق ورئيس «الجبهة» الفعلي. وكانت مهمته أن يتصل بقرينه القديم **إياد أغ غالي**، وهو الآخر من الطوارق ورأس جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين».

وأما أهم ما في الأمر، فهو أنّ «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» –وهي ركن عظيم في «الجبهة»، ولها سابقة في التمرد العَلماني طلبًا لاستقلال أزواد– قد وافقت –ومن ورائها «الجبهة»– على إقامة الشريعة، فتهيأ بذلك وجه التحالف مع جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين». ولو لم يذعنوا لذلك ما انعقد الحلف بينهم. ولكن أي شريعة هذه؟ إنها شريعة على نحو عرفي لين، جرى العمل بها عند الجماعة منذ نشأتها سنة ٢٠١٧م؛ لا قطع للرؤوس ولا للأيدي، ولا تلك الإعدامات العلنية التي باشرتها «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» مثلًا سنة ٢٠١٢م. لكنه مقرر معلن أنّ الشريعة تصان، وأنّ القضاة المحليين يقضون بمقتضاها، سواء أكانوا من الجماعة أو من غيرها. وهذا –من وجه– يوافق شأن الجماعة؛ إذ هي تقيم الشريعة في المواطن التي تحكم قبضتها عليها، ولكن لم يكن لها من القوة البشرية ما تستقل به في تنفيذ ذلك، فاعتمدت على القضاة العرفيين من أهل البلاد، وهو جار على ما استقر في تلك النواحي الريفية، حتى إبان الوجود العسكري الفرنسي المباشر. وقد جاء ذلك بعد طور

كانت فيه التوجيهات تقضي بالكف عن التعرض لشؤون الناس اليومية، لكن غيبة المحاكم المالية وضعفها دفعت الناس طبعًا إلى القضاة المحليين ذوي الصبغة الإسلامية، ولم يكن ثمة قوة تنفذ الأحكام غير جماعة «النصرة». فإذا لم يسلك مسلك «القاعدة» على وجهه الأشد كما في ٢٠١٢م، ولا مسلك تنظيم «الدولة» في الساحل على إطلاقه كما هو اليوم في المواطن التي تسيطر عليها في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، فإنّ الأمر يبقى في حد مألوف مقبول عند السكان. ويزاد على ذلك أنه إلى حين الاستيلاء على كيدال لم تكن لا الجماعة ولا تنظيم «الدولة» تمسك بمدن آهلة عامرة. وعلى سبيل المثال: قبضوا منذ أشهر على «قطاع الطريق» في نواحي تمبكتو، فلم يقتلوهم، بل خيروهم بين مغادرة البلدة ستة أشهر. أما تنظيم «الدولة» فتعاقب على الجرم نفسه بقطع الأيدي والأرجل في الملأ. فالأمر أمر تنزيل وتطبيق.

فلماذا قبلت «الجبهة» بذلك؟ إنها، مع إرادتها استقلال «أزواد» في شمال مالي، خوطبت من قِبل جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» بأنّ البرامج والأهداف متباينة، وأنّ الحروب والاختلافات العقدية قد جرت بينهما، فتسامحوا حينا وتقاتلوا حينًا إلى نيسان ٢٠٢٤م، وسقط قتلى كثيرون من الجانبين على حدود موريتانيا. «لسنا على مقصد واحد، ولكن لنا عدوًا واحدًا». وذلك العدو هو المجلس العسكري في باماكو، ولا سيما بعد أن نقضت باماكو اتفاقات الجزائر (٢٠١٥-٢٠٢٤م) ووسمت الثوار بالإرهاب.

فقالت الجماعة للجبهة: «إنّ دول الإقليم ولا الفاعلين الدوليين لن يرضوا بإنشاء دولة جديدة في مالي، ولكنهم قد يقبلون بإقامة الشريعة في نسق حكم إسلامي على وجه مخفف». وقد سبق لذلك نظيران: حال «طالبان» –وإن لم تكن لينة– إذ احتملت بعد أن نأت بنفسها عن الجهاد العالمي وأمسكت بزمام «القاعدة»، وحال سورية حيث جرى الاعتراف، وشطبت بعض القيود، ورفعت عقوبات، وصارت ضمن التحالف المحارب لتنظيم «الدولة». فكان هذان مثالين سابقين على قبول إقامة الشريعة من قِبل فواعل جهادية سابقة. فلمَ كان لا بد من إقناعهم بهذا؟ لأنّ الضغط على العاصمة وعلى وسط مالي لا يتم إلا بمقاتلي الفولاني، وهؤلاء في صفوف الجماعة –كسائر المقاتلين– لا يقاتلون لأجل «استقلال أزواد»، ولكنهم يقاتلون لأجل الشريعة. فقالت الجماعة للجبهة: «إن أردتم قدرًا من الحكم الذاتي بدل استقلال متعذر، وإن أردتم كسر شوكة المجلس العسكري المالي وإخراج الروس، فلا بد من قبول الشريعة لنقاتل معكم في الشمال، ونضغط على الجيش في جنوب البلاد». وقد جرى الاتفاق على ذلك منذ أكثر من عام.

ومما اتفق عليه –وهو عظيم الخطر، وسيتبين أيمضي على وجهه أَم لا– أن تكون إدارة الحواضر بعمل مشترك بين «نصرة الإسلام والمسلمين» و«جبهة تحرير أزواد»، على أن تكون الكفة فيه راجحة «للجبهة»، وقد أنشئت لذلك محاكم شرعية لرفع التنازع ودرء التصادم؛ فإذا نازع بعضهم بعضًا لم يلجؤوا إلى

السلاح، بل إلى قضاة معترف بهم من الفريقين للفصل صلحًا. ومما تضمنه الاتفاق أيضًا –وهو ذو شأن– تبادل الأصول والقدرات، وقد بان ذلك مثلًا حين استعملت «الجبهة» العبوات الناسفة في قتال الروس، مع علمهم أنهم لا يملكون صناعًا لها، فأخذوها من «الجماعة».

وأما ما جد أخيرًا –رجوعًا إلى صميم السؤال– فهو في الحقيقة تنزيل اتفاق سنة ٢٠٢٥م على مقياس البلاد كلها بخطة عسكرية؛ إذ قاتلوا معًا –لا متجاورين بل متداخلين– في گاو وكيدال. وقد أتاح لهم الهجوم المتزامن على نطاق القطر أن يستعيدوا كيدال وسواها من المدن والمنشآت العسكرية في الشمال. وقد أبلى «فيلق أفريقيا» الروسي في كيدال بلاء حسنًا، وقاتل عند مطار باماكو، لكن عدته محدودة؛ فكان لزامًا عليه –حفظًا لكاتي باماكو وإبقاء للمجلس الحاكم– أن يسقط من حسابه أطرافًا من الشمال، فكان الارتداد. وقد مضى هذا الائتلاف بين «الجبهة» و«الجماعة» إلى الآن على سنن؛ لأنّ شروطه أوضح مما كانت عليه سنة ٢٠١٢م، ولأنّ بنية بطانة الطرفين قد تبدلت مذ ذاك.

إلا أنّ أكبر امتحان –فيما أرى– إنما يكون إن قدروا على أخذ كيدال: كيف يدبرونها، وعلى أي شرط يحكمونها؟ فإن جرى الأمر على مقتضى ما وقّع عليه سنة ٢٠٢٥م أمكن أن يستقيم. وقد وضعت الخصومات بين جماعة من أعيان الطوارق جانبًا، فاجتمعوا بعد افتراق، وكان فيهم مَن تعادى ثلاثين

عامًا. فما الذي جمع هؤلاء كلهم؟ ولِمَ التأمت «الجبهة» مع «الجماعة»؟ ولماذا يميل بعض معارضة مالي إلى الجماعة، على أنها القوة الوحيدة القادرة على إزاحة المجلس، مردودين إلى الإمام **محمود ديكو** (Mahmoud Dicko) المقيم في منفاه بالجزائر؟ إنما كان ذلك لأنّ باماكو أتت من القرارات بأسوئها: وسَمَت الجميع بالإرهاب، وكبتت الصحافة والمنظمات الأهلية، وزجت بالمخالفين في السجون، وألجأت خصومها إلى المنافي في الجزائر وساحل العاج، وجعلت من جيرانها أعداء –موريتانيا والجزائر وساحل العاج– ولا تزال تلقي بالتهم على فرنسا وعلى الدول المجاورة تبعة إخفاقها. فهكذا هيأت أسباب هذه العاقبة.

وقد حدثتُ قبل أسبوع رجلًا من ساسة مالي، اسمه **عمر ماريكو** (Oumar Mariko)، وهو ماركسي من أوائل مَن عارض المجلس، ترشح للرئاسة ثلاث مرات، وكان نائبًا، ولا يُتهم الرجل بإسلامية ولا جهادية. مضى –وهو في السابعة والستين– حتى دخل أرض مالي وتخطى إلى مناطق «النصرة» خفية ليفاوض على إطلاق عسكريين ماليين تركتهم حكومتهم وأهملتهم. وقد نجح في إطلاق أربعة منهم. وفي الائتلاف المعروف بـ«الجبهة لإعادة تأسيس الدولة – CFR» مع **ديكو**، يبرز من وجوهه **إتيان فاكابا سيسوكو** (Etienne Fakaba Sissoko)، وهو نصراني. ومع ذلك، فإلى الآن –ورغم الوقائع الأخيرة– لم تعرض مبادرة سياسية بينة، لا من المعارضة ولا من المجلس الحاكم.

وكثير من الناس يقارنون الحال بسورية، وليس القياس بمستقيم على تمامه؛ نعم، يشبه صنيع «نصرة الإسلام والمسلمين» في بعض الوجوه ما كان من «هيئة تحرير الشام»، ويقاربه من جهة علاقات «طالبان» الدبلوماسية مع المجتمع الدولي وخصوم الأمس؛ ذلك أنّ «النصرة»، في أول بيان لها في شأن الهجمات المنسقة، دعت روسيا إلى الكف عن نصرة النظام طلبًا «لعلاقات حسنة في المستقبل». ولا يخفى أنها أطلقت قبل ذلك بأسبوع رهينتين روسيتين، وأن «فيلق أفريقيا» الروسي انسحب بعد هذا البيان من كيدال وتيسيت وتيساليت وأغيلهوك دون أن يُرمى. وفي البيان الثاني دعت عسكر مالي إلى إلقاء السلاح والرجوع إلى الديار، وقد أطلقت بعض من أسر منهم، فهي تلطف موقفها. وفي البيان الثالث –وهو أشد سياسية– جددت الدعوة إلى «جبهة موحدة» مع سائر القوى السياسية درءا للفوضى في مالي. بيد أنّ المشابهة تقف عند هذا الحد؛ فإنّ «جبهة النصرة» احتاجت إلى قطع صلتها بتنظيم «القاعدة» وإنشاء «هيئة تحرير الشام» في مسار امتد قريبا من ثمانية أعوام. وأما في مالي فالأمر – فيما أرى– قد يسير على خلاف ذلك؛ إذ إنّ جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» في موضع يمكنها من مفارقة «القاعدة» من باب الحكم والتدبير: قد حالفت جماعة عَلمانية، ودعت خصوم المجلس ممن ليسوا من أهل الجهاد، فهي –بحكم الواقع– تسلك هذا السبيل. ويعينها على ذلك أنها لم تباشر – مثل «جبهة النصرة»– تدبير عمليات دولية «للقاعدة». على أنّ الافتراق إن وقع

على غير نظام ولم يؤصّل ويعلل شرعيًّا، أفرغَ صفوفها، وانسل بعض رجالها إلى تنظيم «الدولة». ومنذ سنة ٢٠١٩، كانت أولويتهم الوجودية قتال تنظيم «الدولة».

مركز مكافحة الإرهاب: هل ترى أنّ جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» سائرة إلى مفارقة «القاعدة» إذن؟ إنّ هذا –من وجه– يبدو مستقيمًا على ما وصفتَ، إلا أنّ صلتها بـ«القاعدة» –من وجه آخر– كيف يمكن أن تكون مضرة بها في هذه الساعة؟ قد يقال إنّ في ذلك ضررًا، ولكن يبدو أيضًا أنّ هذه الصلة لم تجلب عليها من الضغط الزائد ما كان يتوقع. ويجوز كذلك أن يقال إنها ربما تقدم على ذلك على المدى الأبعد. ولكن في هذا الأمد القريب، ما كلفة علاقتها بـ«القاعدة»؟

وسيم نصر: أما على لسان **إياد أغ غالي** نفسه، فإنّ «مفارقة «القاعدة» ليست أولوية اليوم». إلا أنّ مفارقة «القاعدة» مطروحة لا ريب. متى تقع؟ لا أدري. وكيف تقع؟ لا أدري أيضًا؛ فإنّ حالهم أعقد من حال «جبهة النصرة»؛ وبيان ذلك أنّ «جبهة النصرة» حين فارقت «القاعدة» كان للأخيرة ممثل في الشام إلى جانب قادتها. فأما هؤلاء فإن أرادوا المفارقة فإلى مَن يوجهون الخطاب؟ لقد مات أيمن الظواهري، ولم يعلَن موته بعدُ إعلانًا صريحًا، ولم يُسم له خليفة. وهذه –من جهة عملية– معضلة قائمة. ومن جهة أخرى، كما

قلت لك، فإنهم إن فارقوا «القاعدة» بغير مسوغ «شرعي فقهي» ظاهر، انسل عنهم فريق كبير من المقاتلين، ولا سيما الفولانيون، إلى تنظيم «الدولة». ولهذا أقول إنّ القياس على سورية ينقطع عند هذا الموضع. فإن جعلنا مفارقة «القاعدة» شرطًا مقدمًا على كل ضرب من ضروب الحكم أو الدخول في أحلاف تقبلها مالي –ولست أعني استقبالهم في واشنطن، ولا مد البسط الحمر لهم في باريس، ولكن أعني احتمال التفاوض في مالي بين الماليين، ثم في الساحل بعد ذلك– كان هذا الشرط أشد إضرارًا بهم، ولم يقدروا عليه في هذا الوقت. فإن هم رأوا فيه وهنًا لهم في حربهم مع تنظيم «الدولة» لم يقدموا عليه. ولئن عدنا إلى المثال السوري، فإنّ أحمد الشرع –هو نفسه– قال لي إنه حين فارق تنظيم «الدولة» كان لا بد له أن يخاطب «القاعدة» ليحفظ مَن بقي معه من المقاتلين، إذ كان أكثرهم قد انصرف إلى «الدولة». فالمعضلة اليوم ظاهرة عيانًا: إنّ الذي يحول دون اتساع تنظيم «الدولة» وامتدادها جنوبًا إنما هو جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»، لا الجيوش المحلية، ولا الميليشيات، ولا الروس، بل جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين».

مركز مكافحة الإرهاب: أترى أنّ ما جرى في آخر هذا الأسبوع المنصرم، مما زاد جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» بسطًا ونفوذًا في نواح من مالي، يعجل سعيها إلى منازعة تنظيم «الدولة» على وجه أبلغ، أَم ترى أنه يبطئها ويعوقها؟

وسيم نصر: لقد نازعت «النصرةُ» تنظيمَ «الدولة» في منكا من أرض مالي، فغلبت هناك، وإن كانت قد أفلحت في نواح أخر من مالي وبوركينا فاسو. فاليوم صارت منكا -إلا البلدة نفسها- في قبضة تنظيم «الدولة»، إذ كانت جماعة «النصرة» آخر مَن حاول منازعتها فيها. وقد جربت السلطات المالية قبل فأكدت، وحاول الروس فخابوا، وكذلك أخفقت فرق الطوارق الموالية لباماكو. ثم كانت «النصرة» آخر مَن تقدم إلى هذا الامتحان، وأقول لك إنها بذلت فيه جهدًا صادقًا، بالرجال والعدد، ثم لم تفلح. فاستقر الإقليم في يد تنظيم «الدولة». أما البلدة نفسها فما تزال في يد فرق من الطوارق الموالين لباماكو و«فيلق أفريقيا». وأما السواد وما حولها فبيد تنظيم «الدولة»، وقد أغارت حتى على البلدة، مغتنمة ما أحدثته هجمات «الجبهة» و«الجماعة» في أقطار البلاد من اضطراب. وفي منكا أيضًا يحبس ثلاثة من الرهائن الغربيين: أحدهم نمساوي، وآخر سويسري، وكلاهما أخذ في أغادز، والثالث الطيار الأمريكي المبشر، وقد أخذ في نيامي[١]. بيد أنّ هذا كله لا يغير من مواضع نشاط جماعة «النصرة»، فهي على ما كانت عليه. ولكن الذي أخر الطور الذي تشهده اليوم

---

[١] **حاشية المحرر**: انظر:

"Austrian woman kidnapped in Niger, say sources," *Reuters*, January 12, 2025; Baba Ahmed, "A Swiss woman has been kidnapped in Niger's Agadez, authorities say," *Associated Press*, April 14, 2025; and Sarah Carter, "American missionary kidnapped from home in Niger's capital by armed men, sources tell CBS News," *CBS* News, October 22, 2025.

إنما كان حربها مع تنظيم «الدولة»؛ فلمّا أقرت بخسارتها في منكا، وسلمت بضياعها، عادت فجددت قوتها في مواجهة الحكومة المالية، ثم عقدت حلفها مع «جبهة تحرير أزواد». وهذا هو المدى الزمني الممتد بين سنتي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥م.

وفي الحرب مع تنظيم «الدولة» كان أكثر مَن قتل من المقاتلين في الفريقين من الفولانيين، وهذه حال ينبغي أن تجعل في الحسبان، وأن يتنبه لها ويعمل على تداركها. ذلك أنك إذا نظرت إلى ما يجري الآن –ومن أجل هذا أقول إنّ لهذه الهجمات الأخيرة طورًا ثانيًا آتيًا– رأيت أنّ الضربات المنسقة قد عمت البلاد كلها. ففي الشمال كان التنسيق بين جماعة «النصرة» و«جبهة تحرير أزواد» ومقاتلي الطوارق والعرب، وأما في الوسط وحول باماكو فالغالب مقاتلو الفولاني. وعلى ما يبدو الآن، فإنّ الغنم السياسي الظاهر إنما هو للطوارق في الشمال. فإن أرادوا لهذا الأمر أن يستقيم، فلا بد أن يكون لفولانيي الوسط نصيب يقبضونه بإزاء قتالهم. فإن نالوا هذا «النصيب» بالمساومة السياسية والمفاوضة الوطنية، أمكن أن يقف الأمر عند هذا الحد. وإن لم ينالوه، دخلنا في الطور الثاني. فإن أصابت جماعة «النصرة» من الصلح ما يقبل في ميزان الشريعة، أو نالت قدرًا يكفي للجواب عن بعض المظالم التاريخية التي تشتكيها جماعات الفولاني، صارت عند تلك الجماعات أرجح قبولًا من تنظيم «الدولة»، وكان في ذلك عون على تثبيت الحال وإخماد الاضطراب.

وفي سورية ظفر أحمد الشرع بالمعركة سياسيًّا وفكريًّا وعسكريًّا، فصار أرجح عند الناس وأجذب إليهم؛ ولهذا يعسر –فيما نحن فيه من أحوال– أن يعود تنظيم «الدولة» إلى النهوض في سورية، وإن كان ذلك غير مأمون في العراق، حيث لا أفق سياسيًّا ولا اقتصاديًّا للسنة. أما في سورية، فقد صار لهم غير ذلك: نظام سياسي رضوه وقبلوه. ومن أجل هذا –مثلًا– انصرف أكثر المقاتلين العرب من «قوات سورية الديمقراطية»، واستردت دمشق الشمال كأن لم تلق فيه كبير قتال.

فإن كان في يد جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين شيء تعطيه لهؤلاء المقاتلين من الفولانيين، ثبتوا معها، وبقيت حاجزًا دون تنظيم «الدولة». وإن لم يكن، رجحت كفة تنظيم «الدولة». وهذه –لا جرم– معضلة لدول الإقليم، وللولايات المتحدة، ولفرنسا: ما الذي يقبل، وما الذي لا يقبل؟ وما الذي يحتمل، وما الذي لا يحتمل؟ وما الغايات الحقيقية؟ هل من الرأي –مثلًا– أن يمضي إسناد المجالس العسكرية وهي اليوم مادة هذا البلاء ووقوده؟ وكثير ما يتحدث الناس عن اتقاء انهيار الدولة في الساحل؛ ولكن أليس الانهيار واقعًا إذا كانت الدولة لا تكاد تمسك إلا بعواصمها، ولا تملك من أرضها إلا اسمها؟

فإذا نظرت في آخر تقارير «هيومن رايتس ووتش» في شأن بوركينا فاسو[1]، رأيت أن عدد المدنيين الذين قتلوا بأيدي العسكر والميليشيات الموالية لهم يكاد يبلغ ثلاثة أمثال مَن قتلتهم الجماعات الجهادية. فمن جملة ألف وثمانمئة وسبعة وثلاثين مدنيًّا قتلوا بين كانون الثاني ٢٠٢٣ وآب ٢٠٢٥، كان ألف ومئتان وخمسة وخمسون منهم صرعى قوات الحكومة وميليشياتها الموالية.

مركز مكافحة الإرهاب: لنعد إلى الهجوم: ماذا نعلم عن الخطط القتالية والأسلحة التي استعملت فيه؟

وسيم نصر: ليس فيه شيء يعد خارقًا للعادة: سلاح خفيف، وقذائف «آر بي جي»، وعربات قتالية خفيفة، ورشاشات منصوبة على الدراجات النارية، ومراقبة لساحة القتال بمسيّرات من نوع الرؤية المباشرة (FPV)، فلا جديد في ذلك. وإنما هم يزدادون إحكامًا لأمر القيادة والسيطرة يومًا بعد يوم. وكثيرًا ما يسأل الناس: «من أين لهم السلاح؟ ومن أين جاؤوا به؟»؛ فأما السلاح فجله من ثكنات الجيوش، وربما أخذ بعضه من السوق السوداء. ولكنهم إنما يتقدمون في إحكام القيادة والسيطرة، وفي إسناد النيران، وسائر ما يقتضيه فن القتال. وهذا ثمرة التجربة. وأما «جبهة تحرير أزواد» فقد غدت أحسن استعمالًا

---

[1] **حاشية المحرر**: انظر:
"'None Can Run Away': War Crimes and Crimes Against Humanity in Burkina Faso by All Sides," *Human Rights Watch*, April 2, 2026.

للمسيّرات الناسفة ذات الرؤية المباشرة مما كانت عليه من قبل، وإن لم تبلغ بعد الغاية في إتقان هذا الباب. وقد قتل –كما ذكر– **الغباس أغ إنتالا** نفسه وهو يدبر طائرة مسيرة ناسفة في هجوم على رتل لـ«فيلق أفريقيا» في شباط[١]. لكنهم أقدر اليوم على الانتفاع بما في أيديهم، وأحسن تصرفًا فيما تيسر لهم من العدد. بيد أنّ أعظم ما يلفتني –كما في هجوم تنظيم «الدولة» على مطار نيامي، وكما في هجوم كاتي– أنهم صاروا يحسنون مراقبة ساحة القتال إحساناً ظاهرًا. فبما في أيديهم من الوسائل المحدودة، غدوا أمتن يدًا في استخدام ما يملكون. ومثال ذلك أنهم، لـمّا أرادوا دفع الانتحاري في كاتي، لم يرسلوه خبط عشواء، بل رسموا له الموضع رسمًا، واستخرجوا معالمه من «غوغل إيرث»، فعرفوا أين ينفذ، وأين مواضع الوهن، وكيف يشغل الجيش في ناحية ليفتح له الممر من أخرى. وقد أفادوا من الإخفاقات السالفة في كاتي. فهذا كله من حذق البشر وخبرتهم. ولسنا نرى –حتى الآن– صواريخ موجهة مضادة للدروع (ATGM)، ولا شيء من الأسلحة التي تعد انقلابًا في بابها. فليس في السلاح نفسه ما يدهش، وإنما الشأن في حسن استعماله.

---

[١] **حاشية المحرر**: انظر:
"Drone Attack Attempt Foiled Near Aguelhok as Two FLA-JNIM Fighters Killed in Explosion," *West Africa Weekly*, February 23, 2026.

مركز مكافحة الإرهاب: وقد نشرت «فرانس ٢٤» أمس مقطعًا يرى فيه مقاتل من «الجبهة» يستعمل جهاز «ستارلينك»، ولعل ذلك يعينهم على القيادة والسيطرة.

وسيم نصر: نعم، لا ريب. إنما خصصتُ كلامي أولًا بالسلاح، وإلا فإنّ «ستارلينك» من الأمر بمكان. وقد نُشرت منذ سنين صورة أول جهاز «ستارلينك» وقفتُ عليه[١]. وكان ذلك يوم استولت «النصرة» على موقع لتنظيم «الدولة» وقائد لها، فظهر في الصور التي نشروها جهاز «ستارلينك». نعم، هو ذو شأن عظيم. وهم يحملونه على عرباتهم الخفيفة، وبه يبعثون بصور تكاد تكون حية من ساحة القتال. لقد غدت المعركة عندهم موصولة الأطراف، متصلة الأركان، وهذا –لا جرم– ذو خطر عظيم، وإن لم يكن جديدًا.

مركز مكافحة الإرهاب: يقال إنّ هذا الهجوم قد أصاب سرايا «فيلق أفريقيا» المدعوم من الروس وجنده العاملين في مالي. فماذا نعلم من ذلك؟

وسيم نصر: لا أرى أن يغالى في تعظيم أثر هذا الأمر على صلة الروس بالمجلس الحاكم. ذلك أنّ الروس –كما قلتُ لك– أكرهوا على الاختيار؛ إذ لم تكن لهم من العدة والوسائل ما يكفي لحماية جميع المنشآت العسكرية

---

[١] **حاشية المحرر**: انظر:

Wassim Nasr, "#Mali #JNIM #AQMI revendique l'opération contre Abdel Aziz Maza …," *X*, June 7, 2024.

المدودة في أنحاء البلاد كلها دفعة واحدة. فاختاروا أن يركزوا –بالمروحيات والطائرات المسيرة وسائر الوسائل– على حماية النظام، وحفظ كاتي ومطار باماكو. وقد أخفقوا في بعض ذلك، إذ قتل وزير الدفاع، وهو رجلهم الأوثق ساديو كامارا، إلا أنهم أمسكوا بمطار باماكو. وحاولوا إبداء شدة في كيدال، إلا أنّ الأمر انتهى إلى مصالحة وصفقة[١]؛ لأنّ «النصرة» و«جبهة تحرير أزواد» فتحتا سبيل المساومة، ولأنّ الروس علموا أنّ النجدة العسكرية لن تبلغهم في الوقت الذي يدفع عنهم مذبحة أخرى كمذبحة تنزاواتن[٢]. واذكر أنه بعد تلك النكبة وسمت «فاغنر» باسم «فيلق أفريقيا»، وشدت صلتها بوزارة الدفاع الروسية شدًّا أوثق. ولم يكن في طاقتهم أن يحتملوا مثل تلك الفضيحة مرة أخرى، فكان لا بد من الصفقة والخروج من كيدال. فإن كنتُ قد تنبهتُ، فإنّ أول ظهور علني لأسيمي غويتا (Assimi Goïta) منذ الهجوم كان مع وفد روسي وممثلي «فيلق أفريقيا». فلست أرى البتة أنّ هذا يفسد الود بينهم.

---

[١] **حاشية المحرر**: للتوسع في هذا الباب، انظر:

Paul Cruickshank, "Answers from the Sahel: Wassim Nasr, Journalist, France24, on His Interview with Deputy JNIM Leader Mohamed (Amadou) Koufa," *CTC Sentinel* 18:1 (2025).

[٢] **حاشية المحرر**: في تموز ٢٠٢٤م منيت «فاغنر» والقوات المالية بهزيمة شديدة في معركة خاضتاها ضد الانفصاليين والمسلحين الإسلاميين –وكان فيهم مقاتلون من «نصرة الإسلام والمسلمين»– في تنزاواتن بمالي. وفي تشرين الثاني ٢٠٢٤م ذكرت «نيويورك تايمز» أنها «تحققت من مصرع ما لا يقل عن ستة وأربعين من مقاتلي «فاغنر»، وأربعة وعشرين من الجنود الماليين المتحالفين معهم.

بل أرى أنه يوثقه ويحكمه؛ لأنّ الغاية من هذه الصلة هي حفظ المجلس الحاكم في موضعه. ولم تكن الغاية الأولى قط -ولا الأولوية العظمى- قتال الجماعات الجهادية. ولو كان ذلك مرادهم، لَما دفعوا «فاغنر» ثم «فيلق أفريقيا» إلى الشمال لقتال الثوار، بل لوجهوهم إلى ما حول باماكو وإلى أقاصي الجنوب، ليصدوا تمدد الجهاديين على حدود ساحل العاج والسنغال ونحوهما. والحاصل أنهم، وإن فقدوا كيدال -وهي درة التاج وأظهر ما نالوه من نجاح في مالي- فلا أرى المجلس الحاكم مفارقهم؛ إذ ليس له من البدائل كثير. وقد افترقت الأولويات بين هذه المجالس العسكرية الثلاثة وبين فرنسا والولايات المتحدة، فكان ذلك منشأ الخلاف بينهم؛ إذ لم يعودوا ينظرون إلى المقاصد نفسها. فإذا اختلفت الأولويات التمس الشركاء من غير الجهة الأولى، وهذا ما فعلوه. لكنّ استراتيجية تركيزهم على توثيق قبضتهم على السلطان قد انقلبت عليهم، لا في مالي وحدها، بل في بوركينا فاسو أيضًا، حيث صار أكثر من ستين بالمئة من البلاد في قبضة الجهاديين، وفي النيجر، حيث تهاجم العاصمة، وحيث انفتح على أرضها «ممر» بين «ولاية غرب أفريقيا» و«ولاية الساحل».

ومع هذا، فما تزال أولويتهم حفظ السلطان، وروسيا في هذا الباب شريك موافق. ثم إنّ استثمار الروس في غرب أفريقيا وفي مالي ما يزال زهيد الكلفة مقبول المؤونة عند موسكو، وإن عظم عدد القتلى. ولهذا لن يرحلوا؛ فإنّ الأثر الاستراتيجي عندهم عظيم، والكلفة يسيرة، مع أنهم يؤجرون على مقامهم

هناك. وهذا مما ينبغي أن يحفظ في الذهن؛ فإنّ كثيرًا من الناس اليوم لا يرون من المشهد إلا قولهم: «لقد أخفق الروس، فليسوا بالشريك الصالح لقتال الجهاديين». وليس هذا هو المقصد الأول أصلًا؛ بل المقصد إبقاء المجالس العسكرية في سدة الحكم، واتخاذ بلاد الساحل بمنزلة «حاملة طائرات» لنفوذ موسكو في غرب أفريقيا.

مركز مكافحة الإرهاب: ما الذي ينبغي أن نترقبه في مالي في الأسابيع المقبلة؟ وما الأثر الذي قد يحدثه هذا الهجوم الأخير في شأن الإرهاب في البلدان المجاورة واستقرارها؟

وسيم نصر: الذي أقوله إنّ الماليين، من معارضي السياسة، وأهل التمرد، وجهاديي «النصرة»، كلما أسرعوا إلى قبول التخاطب وأُذِن لهم فيه، أسرعنا إلى جواب صالح لمالي والإقليم. وليس الجواب أن نقول: «فلنجرب المجالس العسكرية مرة أخرى»؛ فقد جربت سنين، ولم تغن شيئًا. فإن أعينوا مرة أخرى على البقاء في السلطان، لم يكن معنى ذلك أنهم سيقاتلون الجهاديين، بل معناه أنهم سيواصلون القتال ليبقوا في السلطان. ومن أجل هذا أخرجوا أنفع الشركاء، وأبعدوا أجدى المنظمات الدولية، وأقصوا أولى المنظمات الأهلية، فضلًا عن الصحافة.

ومع هذا، فكلما طال هذا المسار قلّت الحاجة بجماعة «النصرة» إلى التنازل؛ إذ هي اليوم أقوى مَن في الميدان شوكة. فإن لم توفق اليوم إلى التفاهم مع خصوم السياسة، وكانت على وفاق مع ثوار الطوارق، أمكنها أن تنتظر. وهي لن تقصد باماكو بالرايات السود والعربات الخفيفة اقتحامًا. وليس لها إلى السلطان سبيل إلا بالدخول في ائتلاف. فإن دخلت في ائتلاف –كما قلت من قبل– كان معنى ذلك أنها ستلين كثيرًا من مواقفها. ولن يكون الأمر كاملًا، ولا ليبراليًّا، ولا هو بسويسرا، ولكنه يكون شيئًا يخفف القتل ويجلب شيئًا من السكون.

وهذا الباب لا يؤتى إلا بحسن تدبير. فعلى أصحاب التأثير، وعلى المجتمع الدولية، أن يعودوا إلى طرائق مكافحة التمرد، لا إلى مجرد مكافحة الإرهاب. فإنّ مكافحة الإرهاب على الوجه الذي أديرت به عشرين سنة –وأعني به: «اقتلوهم جميعًا»– لم تجد. وفيما أرى، بعد خمس عشرة سنة من النظر في هذا الباب، أن على أصحاب القرار أن يرجعوا إلى سياسة مكافحة التمرد، حيث تكون المفاوضة جزءًا من العمل، ويكون السلاح جزءًا منه، ويكون الاستخباراتي جزءًا منه، على وجه مركب مجتمع. وإنّ إقامة شيء من الاستقرار في مالي –ولو في ظل حكم ذي صبغة إسلامية– قد يكون بعض الجواب. فانظر إلى موريتانيا: فهي جمهورية إسلامية، وقد كانت أول مَن أصابته «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» سنة ٢٠٠٩م، ثم لم تقع على أرضها بعد

سنة ٢٠١١م غارة واحدة. فإن دفع المجتمع الدولي -مثلًا- إلى أن تكون موريتانيا محلًّا لبعض التفاوض، أمكن أن توضع الأمور في طريقها. وليس للموريتانيين من العدد والوسائل ما لغيرهم، ولكن لهم تجربة. وأرى أنّ على أصحاب القرار أن يفكروا قليلًا خارج المألوف. فلمّا أتتني أجوبة **أمادو كوفا** (Amadou Koufa) على مسائلي في تشرين الأول ٢٠٢٤م، كان يتكلم في تسوية النزاع. فلمَ يصر الغرب على حرب لا يرى لها انقضاء، والجهاديون المتشددون يلينون مواقفهم ويقولون: «نقبل تسوية النزاع، ونرضى بالتفاوض»، وقد سلفت في العالم أمثلة على ذلك: فلمّا مضيتُ إلى إدلب سنة ٢٠٢٣م للقاء أحمد الشرع، كان هذا المعنى في نفسي، وقلتُ: «هذه خطة جديدة، وأمر لم يجر له نظير من قبل». لقد كانت ثمة جماعة جهادية مدرجة في قوائم الإرهاب، وهي «هيئة تحرير الشام»، تمسك أرضًا وتقول: «نريد الخروج من الجهاد العالمي، وكان ذلك خطأ، وهذا وجهه». ثم رأينا لهذا أثرًا في سقوط الأسد. ولستُ أقول إنّ الأمر سيجري في مالي على هذا المثال نفسه؛ فالبلاد غير البلاد، والبيئة غير البيئة، والقضايا غير القضايا. ولكن إن سألتني عما ينبغي أن تصنعه الدول الأخر، قلتُ: على أصحاب النفوذ في العالم أن يعينوا على تهيئة شروط التفاوض على المستويين المحلي والإقليمي. ولا ينبغي أن يكون الأمر -كما يقال في كرة القدم- أنك إذا «حادثت الإرهابيين أشهرت في

وجهك البطاقة الحمراء وأقصيت». لا، بل خاطبهم؛ فإن نجح الأمر فذاك، وإن لم ينجح فارجع إلى الخيار العسكري.

وإذا وسعنا النظر في التاريخ، علمنا أنّ جماعات أخر وسمت بالإرهاب – وليست من الإسلاميين ولا الجهاديين– مثل «الجيش الجمهوري الإيرلندي»، و«إيتا»، و«منظمة التحرير» الفلسطينية، وغيرهم، قد كانت في وقت تختطف الطائرات وتزرع القنابل، ثم صارت في وقت آخر تقبل التفاوض وتدخل في المسارات السياسية، متفاوتة الحظوظ في النجاح. وأما شدتها الصلبة، فقد فنيت أو قتلت أو أزيلت. فهذا كله يجب أن يدخل في الحساب؛ إذ ينبغي أن نسلم بأنّ سياسة «اقتلهم جميعًا» لا تجدي، وأنّ الإرهاب في أصله مسألة سياسية، وليس غاية في نفسه تتخذ سياسة دائمة على طول الأمد.

مركز مكافحة الإرهاب: فإذا نظرت في هذا المثال الذي ذكرت، وفي الأخذ بسياسة مكافحة التمرد، وسلوك طرائق أخر في الإقليم، وفي وظيفة دول مثل موريتانيا، هل ترى في أعيان –وممن يخطر بالبال **أبو حفص الموريتاني**[١]– مَن له في بعض الأوساط وجاهة وموثوقية، وقد كان من «القاعدة» من قبل، مَن يمكن أن ينهض بشيء من هذا إن نحن فكرنا على غير المألوف؟

---

[١] **حاشية المحرر:** في ترجمة أبي حفص، انظر:
"Al Qaeda leader Abu Hafs al-Mauritani freed in Mauritania," *CBS News*, July 9, 2012, and "Former al-Qaeda mufti: I condemn ISIL attacks," *Al Jazeera*, November 21, 2015.

وسيم نصر: أبو حفص رجل معروف في الإقليم، وله من «السمت» ما يصلح لهذا الباب، وهو ليس وحده؛ فثمة غيره من أهل العلم والدين ممن تقبلهم الأطراف كافة، ويصلحون لمثل هذا المقام. والإمام المالي **ديكو**، الذي ذكرته آنفًا، ممن قد يكون له في هذا الشأن أثر يتجاوز مالي إلى بوركينا فاسو. وقد لقيتُ الرجلين كليهما مرتين على ممر السنين، وكانت آخر المرتين في نواكشوط في شباط. وأبو حفص له أثر في موريتانيا، وقد يكون له أثر في أزمة الساحل، ولكنّ الموريتانيين لا يقدرون على حمل هذا العبء إلا إذا قووا عليه ومكنوا منه. فلا بد لهم من تفويض بيّن وصلاح صريح؛ إذ ليس لهم أن ينهضوا بهذا من تلقاء أنفسهم. فهم أهل قلة في المال، وليس لهم من القوة السياسية ما يغني، والقيام بمثل هذا حمل ثقيل. وانظر إلى القطريين، مثلًا: كم أدوا من ثمن باهظ في الاضطلاع بهذه الوظيفة مرة بعد مرة، مع أنهم ما دخلوه في كل مرة إلا بطلب من المتحاربين أو بإشارة من المجتمع الدولية. فالأمر إذن مردود إلى قرار يتخذ على المستوى الدولي، يقال فيه: قد رضينا بالكلام، فلنتكلم. ولنشرك هذه الدولة، أو تلك المنظمة، أو هذا الرجل، ثم ننظر ما يكون». ولا يكون لهذا وجه حتى تعزم عواصم الغرب على ترتيب أولوياتها: أالأولوية أن ترى خمارات في تمبكتو؟ أَم الأولوية أن تسكن حروب طال أمدها عشرات السنين؟

وقد قلتُ لك: إنّ «النصرة» قادرة على الانتظار. فهي اليوم مشغولة بقتال تنظيم «الدولة»، وذلك عندها أسبق الأولويات. فإن لم يوضع لها على المائدة شيء، مضت في النماء والاتساع؛ إذ لا شيء يدعوها إلى الوقوف أو يغريها بالكف. وأنا إذ أقول «تنمو» فإنما أعني نموًّا من فوق ومن تحت. فإنّ صدر القرار في أعلاها بكف التمدد، فهم لا يحكمون كل الإحكام ما يجري في الأطراف القصية من بوركينا فاسو أو بنين، وهذا أيضًا من عقد المسألة. فإن تركتهم يشتد لهم أمر المركز، اشتدت لهم القوة السياسية، ولكن صار لك خصم معلوم الوجه، يمكن أن يخاطب ويحمل على إنفاذ ما يعقد من العهود. بيد أنهم، في الوقت نفسه يزدادون بذلك حذقًا في السياسة، وأعظم قدرة على التحدي. وعلى الضد من ذلك، ثمة خصم آخر لا يريد التفاوض أصلًا، وهو مع هذا في نمو وازدياد، وله قابلية ظاهرة، وذلك هو «الدولة».

مركز مكافحة الإرهاب: نود أن نحول الحديث قليلًا إلى تنظيم «الدولة» في الساحل ومسارها في الآونة الأخيرة. ففي أواخر كانون الثاني –وأنت به عليم– أعلن تنظيم «الدولة في الساحل» عن تنفيذه هجومًا مباغتًا منسقًا على مطار نيامي الدولي في النيجر. فما دلالة هذا الهجوم، وماذا ينبئنا به عن مسار فرع تنظيم «الدولة» في الساحل وغرب أفريقيا؟

وسيم نصر: كان ذلك آخر شاهد بين على أنّ الصلة بين «ولاية غرب أفريقيا» و«الدولة في الساحل» قد اشتد توثيقها واستحكم عقدها. ولا أقول إنها ولدت يومئذ، بل أقول إنها توطدت؛ إذ كان أصلها قائما منذ سنة ٢٠٢٢م، منذ وقائع منكا التي ذكرتها آنفًا. وأعظم ما في ذلك عندي ليس السلاح، بل -مرة أخرى- العنصر البشري وحسن استعمال السلاح. كان هجومًا ليليًّا، تراقب ساحته بالمسيّرات، ويدخل فيه المقاتلون بإسناد ناري من خارج، دون أن يغلط هذا الإسناد فيصيب رجالهم. وقد دلوا بذلك على حذق ظاهر. ولا يقال في عرف الحرب إنّ مثل هذه العملية مما يبلغه كل أحد تخطيطًا وتنفيذًا. وهذا ذو خطر عظيم في باب القدرة، وذو شأن في باب الاستراتيجية لأنها أول مرة يضربون على هذا النحو. فإذا قيس بذلك هجوم باماكو الذي شنته جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» سنة ٢٠٢٤م، وجد أنه جرى على السنن المألوف: تدفع الرجال إلى الداخل ثم يتركون يقاتلون حتى يهلكوا. أما هجوم مطار نيامي فشيء آخر. ثم إنّ نجاح تنظيم «الدولة» في الانحياز بعد الفراغ من الهجوم والارتداد سالمين أمر لا يقل شأنًا.

ويضاف إلى ذلك قدرتهم على اختطاف الناس في أغادز، وخطف الطيار الأمريكي المبشر في نيامي، ثم تشديد الهجمات في نواحي دوسو، في سباقهم مع جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» إلى هذا المثلث الحدودي الجديد بين النيجر ونيجيريا وبنين. وهذا عندهم أمر حيوي؛ إذ هو الباب الذي به ينفذون

إلى الجنوب أو يحجبون عنه. على أنّ أول ظهور لهجوم تنظيم «الدولة» في تلك النواحي كان في بنين سنة ٢٠٢٢م، وقد ردته يومئذ جماعة «النصرة». ففي ذلك الموضع لهم قابلية ومراغمة. وقد رأينا أيضًا انحياز قائد –وإن لم يكن من علية القادة– في بوركينا فاسو من صفوف جماعة «النصرة» إلى صفوف تنظيم «الدولة». وقد حاولوا أن يعظموا من شأن ذلك ويشيعوا أنه «زعيم في إثره مئات المقاتلين»، وليس الأمر كذلك؛ إنما هو رجل واحد ومعه صاحبه. ولكنه، مع ذلك، أول ما وقع من هذا الباب.

ولا تزال جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» هي الغالبة، لكنك إن نزعت من طريقها رجالًا مثل **إياد أغ غالي**، أو **كوفا**، أو **جعفر ديكو** في بوركينا فاسو، ومَن دونهم من الصف الثاني، أمكن أن يرى قادة الأوساط والمقاتلون أنّ الحظ في صفوف تنظيم «الدولة» أرجح لهم. فهي إذن قوة نامية. ويزيدها إمكانًا ما اشتد من صلتها بـ«ولاية غرب أفريقيا»، فإن هذه –كما تعلم– أكثر «ولايات الدولة» في العالم استيلاء على الأرض، وأشدها تنظيمًا للإدارة، ولها من الرجال والمهارات البشرية ما لها. وأنا لا أزال أقول: إنّ الأمر في الرجال أكثر منه في السلاح. ومنذ سقوط بازوم، وإخراج القوات الفرنسية والأمريكية من النيجر –بعد مالي وبوركينا فاسو– كأنما ضرب فوق هذه البلاد الثلاثة حجاب منع الطيران، فخلت السماء للجماعات الجهادية، تروح فيها وتغدو على وجه لم يعهد من قبل. وقد وقع أخيرا أول قتال بين جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»

وتنظيم «الدولة في الساحل» على حد النيجر وبوركينا فاسو، ثم آخر في شمال غربي نيجيريا على تخوم بنين. وعندي أنّ هذه هي العلامات التي ينبغي أن تتبع، فمنها يستشف ما يكون بعد.

مركز مكافحة الإرهاب: وعلى هذا السبيل، ماذا كان تنظيم «الدولة في الساحل» يصنع منذ هجوم كانون الثاني؟ وما الذي تديم النظر فيه؟ وما الذي يقلقك؟

وسيم نصر: إني أديم الرصد لهجماتهم في دوسو، وفي هذا المثلث الحدودي المتصل بنيجيريا وبوركينا فاسو. فنحن نشهد تزايدًا بعد تزايد في الغارات، وهم يسعون إلى إحكام الطرق والقبض على مسالكها. ولا أدري أيرومون الاستيلاء على خط الأنابيب أَم لا؛ فإنّ الناس كثيرًا ما يحملونهم على مقاصد ليست لهم. ومن ذلك أنّ وسائل الإعلام، عقب هجوم مطار نيامي، جعلت حديثها كله في «الكعكة الصفراء [يورانيوم طبيعي في صورة مسحوق لا يذوب في الماء]» المخزونة هناك[1]. وهم -في الأصل- ما كانوا يعلمون أنّ في القاعدة الجوية شيئًا من ذلك. وإنما علموا به بعد الهجوم، إذ جعل الناس كلهم

---

[1] **حاشية المحرر:**

Adal Rhoubeid and Maureen Farrell, "How a crisis over a stockpile of uranium created an opening for US reengagement in Niger," *Atlantic Council*, March 3, 2026; Basillioh Rukanga, "Heavy gunfire and blasts heard near airport in Niger's capital," *BBC*, January 29, 2026; "Attack on Niamey airbase sounds alarms on uranium security," *Africa Confidential*, February 4, 2026.

يذكرونه. ثم عادوا فأثبتوه في نشرتهم «النبأ» كأنهم يقولون: «حسنًا، قد صرتم تذكرون الكعكة الصفراء، ففي المرة المقبلة نأخذها».

ومما أمعن النظر فيه أيضًا، وأوليه شديد العناية، ما يجري في شمال غربي نيجيريا بين تنظيم «الدولة» وجماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» وقطاع الطرق. وهذا باب خطير؛ فإني أرى أنه إن مال بعض أولئك القطاع علانية إلى هذا الفريق أو ذاك، انقلب وجه اللعبة. إذ هكذا جرى الأمر من قبل في النيجر.